الخـاتـمـة

تؤدى الزراعة المصرية دورا حيويا وبارزا فى البنيان الإقتصادى والاجتماعى فى جمهورية مصر العربية . وقد خطى القطاع الزراعى بإهتمام متزايد فى السنوات الاخيرة ، ويحظى الإتجاه نحو تحقيق الكفاءة الإقتصادية فى إستخدام الموارد الزراعية الأولوية فى إهتمامات قطاع الزراعة تمشيا مع سياسات التحرر والإصلاح الإقتصادى التى تنتجها الدولة.

ويحقق هذا الهدف الإستخدام الامثل للموارد الزراعية المحدودة وتوجيهها نحو أنواع الاستغلال التى تتفق ومبدأ التخصص والميزة النسبية بما يحقق أكبر ناتج زراعى من إستخدام الموارد الزراعية المتاحة مع إستخدام الأساليب الزراعية العلمية الحديثة من أجل الوصول بالانتاج الزراعى إلى أقصى ما يمكن .

تمثلت مشكلة الدراسة فى ظهور بعض السلبيات والمشاكل عند تطبيق خطة الاصلاح الاقتصادى فى القطاع الزراعى مثل إرتفاع أسعار المدخلات الزراعية نتيجة لتقليص الدعم الحكومى ، وتعديل سياسة تسعير مستلزمات الانتاج ، بالاضافة إلى أن معظم المزارعين لا يحققون الكفاءة الانتاجية للمشاريع الانتاجية المزرعية المختلفةالتى يقومون بها فى مزارعهم حيث يستخدم الكثير من الموارد الاقتصادية بقدر يقل أو يفوق المعدل الاقتصادى الامثل .

واستهدفت هذه الدراسة إعادة توجيه استخدام الموارد الزراعية فى محافظة القليوبية وتوزيعها على الأنشطة التى تحقق أقصى عائد ممكن ، أى إستخدام تلك الموارد للحصول على أقصى عائد منها ، مع العمل على زيادة العرض ، وذلك عن طريق وضع بدائل مختلفة للتركيب المحصولى تؤدى إلى زيادة العرض ، وبالتالى مواجهة الطلب المتزايد على سلع الغذاء والكساء .

وتحقيقا لتلك الاهداف ، إشتملت الدراسة على أربعة أبواب رئيسية بعد المقدمة ، تطرق الباب الاول منها فى فصله الأول إلى الإطار النظرى للتنمية والتخطيط الزراعى

وتعريف النمو الاقتصادى ومراحلة الخمسة المختلفة بداية من مرحلة المجتمع البدائى وحتى مرحلة الاستهلاك الوفير أو الرفاهية ، تم تطرقت الدراسة للتنمية الأقتصادية الزراعية وأساليبها المختلفة ، كما تم إيضاح مفهوم التخطيط للتنمية الزراعية واساليبه المختلفة .

كما تناول هذا الباب إيضاح طرق تخطيط الانتاج الزراعى التى تشمل طريقة الميزان والطريقة المعيارية ثم الطريقة الرياضية التى تنقسم إلى نوعان هما طريقة جداول المنتج – المستخدم وطريقة البرمجة الخطية، كما تم إيضاح مفهوم التنمية الإقتصادية .

بينما تناول الباب الثانى دراسة البنيان الإنتاجى الزراعى فى محافظة القليوبية والتى تنحصر فى الموارد الارضية ، الموارد المائية ، الموارد البشرية والموارد الرأسمالية وأوضحت الدراسة إضافة إلى موقع المحافظة المتميز بكونة متاخما لمحافظة القاهرة فإنها تمتلك رقعة زمامية أرضية بلغت نحو ٢٦٢٣٧٤ فدانا يزرع منها حوالى ١٩٣٩٩٩ فدانا أى نحو ٧٣,٩٪ ، وبلغت نسبة الاراضى البور والمنافع ٢٦,١٪ ومن خلال الدراسة إتضح أن إمكانات التوسع الزراعى الافقى فى محافظة القليوبية تنحصر فى مركزى قليوب والخانكة ، وإضافة إلى ما سبق فإن القليوبية تمتلك أكثر من مصدر للموارد المائية وقد كشفت الدراسة عن وجود فائض كبير من الموارد المائية ، حيث إتضح ان الكميات التى تم إستخدامها فى العروات المختلفة من جميع الزروع بالمحافظة تحتاج إلى ١٥١٤٥٥٤ ألف متر مكعب أى ١٥١٤ مليون متر مكعب ، فى حين أن التصرفات الداخلة للمحافظة من الترع الرئيسية بلغت نحو ٢٢٣٠ مليون متر مكعب ، وبعد خصم الفاقد بالتسرب والبخر تكون كمية المياة الداخلى للقليوبية ١٧٨٤ مليون متر مكعب ، أى أن الفائض من المياة يبلغ نحو ٢٧٠ مليون متر مكعب ، وهى كمية كبيرة لا يستهان بها ويمكن الاستفادة منها فى إضافة اراضى جديد إلىالرقعة المزروعة فى مركزى الخانكة وقليوب ، وأظهرت الدراسة عند تعرضها للموارد البشرية بمحافظة القليوبية أنه وفقا لتعداد السكان التقديرى فى أول يناير ١٩٩٥ بلغ سكان المحافظة ٣,٠٤ مليون نسمة تمثل نسبة ٥,٢٪ من اجمالى السكان بالجمهورية. وقد أظهرت الدراسة ان القوة البشرية

العاملة بالمحافظة تمثل ٢٨,٢٪ من اجمالى عدد السكان مما يشكل عبء إعاله على الطبقة المنتجة ، وعند دراسة الأهمية النسبية للقوة البشرية العامله فى مجال الزراعة وجد أنها تمثل ٢٣,٩٪ من إجمالى القوة العاملة بالمحافظة والتى تبلغ ٥٦٣٣٧٥ نسمة ، كما اوضحت أن معظم العاملين بالمحافظة من الذكور حيث بلغت نسبتهم ٩١,٤٪ من جملة القوة العاملة الزراعية . كما تعرض هذا الباب أيضا إلى دراسة الموارد الرأسمالية بمحافظة القليوبية وبينت الدراسة دور بنك التنمية والائتمان الزراعى وفروعة فى مجال التنمية الزراعية حيث بلغ عدد بنوك القرى بالمحافظة ٤٣ بنكا موزعة على مراكز المحافظة السبعةوهى نها ، كفر شكر ، طوخ ، قليوب ، القناطر الخيرية ، شبين القناطر ومركز الخانكة . واتضح من الدراسة زيادة الوعى الاستثمارى لدى مزارعى القليوبية ، وأكدت الدراسة على أهمية إستمرار البنك مع القطاع الخاص لتوفير مستلزمات الانتاج الزراعى . وعندما تعرضت الدراسة إلى الموارد الرأسمالية الثابتة أن محافظة القليوبية تتمتع بمكانه لا بأس بها فى ترتيب المحافظات بالنسبة للانتاج الحيوانى فهى تحتل المرتبة السادسة على مستوى الجمهورية ، حيث تمثل قيمة هذا النشاط حوالى ٦,٤٪ من قيمته على مستوى الجمهورية ، وتعتبر القليوبية الثالثة فى إنتاج البيض والسادسة فى انتاج لحوم الدواجن والسابعة فى إنتاج عسل النحل والشمع ، والثامنة فى انتاج الالبان والتاسعة فى انتاج حيوانات التسمين والثالثة عشر فى إنتاج الأغنام والماعز ، حيث تمثل قيمتها ما يقرب من ١١,٢٪ ، ٦,٢٪ ، ٥,٩٪ ، ٦٪ ، ٥,١٪ ، ٢,٦٪ من قيمة كل منها على مستوى الجمهورية .

هذا وقدخصص الباب الثالث لدراسة التركيب المحصولى الراهن فىمحافظة القليوبية وتضمن هذا الباب دراسة تطور الدخل الزراعى بالقليوبية حيث تبين أنها تحتل المرتبة العاشرة من حيث إسهامها فى قيمة الدخل القومى الزراعى والحادية عشر فى قيمة الانتاج الزراعى بنسب تمثل ٤,٩٪ ، ٤,٦٪ من قيمة كل منهما على مستوى الجمهورية عام ١٩٩٣. كما تبين تزايد الأهمية النسبية للقيمة النقدية للانتاج النباتى بالمحافظة وانخفضت الاهمية النسبية للدخل الحيوانى والداجنى فى الفترة قبل سياسة التحرر الاقتصادى . وقد أظهرت الدراسة تزايد فى قيمة صافى الدخل النباتى بالمحافظة

خلال تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى وذلك بنسبة ١٢٨,٨٪ ، كما تزايد أيضا الدخل الحيوانى والداجنى فىالفترة خلال تطبيق سياسة التحرر بنسبة ١٢٦٪ .

كما إهتم الباب الثالث ايضا بدراسة تطور الرقعة المزروعة والانتاجية الفدانية والانتاج الكلى لأهم الحاصلات الحقلية بمحافظة القليوبية خلال الفترة (١٩٧٨-١٩٩٥) وذلك بعد تقسيم تلك الفترة إلى فترتين متساويتين الاولى الفترة التى سبقت تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى (١٩٧٨-١٩٨٦) ، والثانية خلال تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى (١٩٨٧-١٩٩٥) حتى يتسنى للباحث دراسة تأثير سياسة التحرر الاقتصادى على القطاع الزراعى بمحافظة القليوبية . وأوضحت الدراسة انه بعد تطبيق سياسة التحرر تزايد متوسط الرقعة المزروعة لمحاصيل القمح والبرسيم المستديم ، وتناقص متوسط الرقعة المزروعة لمحاصيل الفول البلدى والشعير وذلك بالنسبة للزروع الشتوية ، أما بالنسبة للزروع الحقلية الصيفية فقد إتضح من الدراسة أنه بعد تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى تزايد متوسط الرقعة المزروعة لمحاصيل الذرة الشامية والأرز الصيفى ، فى حين تناقص متوسط الرقعة المزروعة لمحاصيل القطن والقصب والفول السودانى ، كما إتسمت جميع المحاصيل الحقلية بالمحافظة بتزايد الانتاجية الفدانية فى الفترة التى تلت تطبيق سياسة التحرر ، وبدراسة تطور الرقعة المزروعة لحاصلات الخضر فى محافظة القليوبية لمتوسط الفترتين قبل وخلال تطبيق سياسة التحرر تكشف من الدراسة تناقص متوسط الرقعة المزروعة بإجمالى حاصلات الخضر فى الفترة ما بعد تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى (١٩٨٧-١٩٩٥) ، وكذلك تناقص متوسط الرقعة المزروعة بمحصول الطماطم فى الفترة الثانية أى خلال تطبيق سياسة التحرر وكذا محصول الكرنب والثوم ، أما حاصلات الكوسة والبطاطس والبصل فقد زاد متوسط المساحة المزروعة بكل منها خلال الفترة الثانية (١٩٨٧-١٩٩٥) ، أما الانتاجية الفدانية فقد زاد متوسط الانتاجية الفدانية لجميع حاصلات الخضر التى تم دراستها بعد تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى وقد اعزت الدراسة تلك الزيادة فى الانتاجية إلى التقدم التكنولوجى الذى يتسم به قطاع الزراعة عامة و إلى خبرة مزارعى محافظة القليوبية فى إنتاج الخضر . وعند دراسة تطور الرقعة المزروعة لأهم حاصلات الفاكهة بالقليوبية تبين

تزايد الرقعة المزروعة بإجمالى محاصيل الفاكهة ، وكذا الرقعة المزروعة بأهم الحاصلات الفاكهية بالمحافظة مثل البرتقال والموز والعنب ، وذلك خلال تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى . كما تزايدة الانتاجية الفدانية لتلك المحاصيل أيضا خلال نفس الفترة.

كما إستخدمت الدراسة فى هذا الجزء من الباب الثالث تحليل الإنحدار لدراسة الرقعة المزروعة والانتاجية الفدانية والانتاج الكلى لأهم الحاصلات الحقلية والخضرية والفاكهية بالمحافظة خلال الفترتين قبل وخلال تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى (١٩٧٨-١٩٨٦) ، (١٩٨٧-١٩٩٥) . وقد تبين أنه بالنسبة للحاصلات الحقلية الشتوية ، فإن محصول القمح إتسم بتناقص الرقعة المزروعة والانتاج الكلى منه بمعدل مؤكد إحصائيا عند المستويين ٠,٠٥ ، ٠,٠١ ، فى حين تزايدت إنتاجية بمعدل معنوى عند المستوى ٠,٠٥ وذلك فى الفترة قبل التحرر (١٩٧٨-١٩٨٦) ، أما فى فترة تطبيق سياسة التحرر فقد تأكد معنوية الزيادة فى الرقعة المزروعة والانتاجية الفدانية والانتاج الكلى لهذا المحصول الهام . أما بالنسبة لمحصول البرسيم المستديم والفول البلدى فقد تزايد الانتاج الكلى لهما بمعدل مؤكدا إحصائيا فى الفترة الأول (١٩٧٨-١٩٨٦) والفترة الثانية بالنسبة للبرسيم المستديم ولكن الفول البلدى تناقص انتاجه فى الفترة الثانية (١٩٨٧-١٩٩٥) . أما محصول الشعير فقد تأكدت معنوية النقص فى المساحة والانتاج خلال الفترتين .

أما الحاصلات الحقلية الصيفية فقد تزايد الانتاج الكلى من محصول الذرة الشامية بمعدل غير معنوى إحصائيا مع التناقص فى المساحة فى الفترة (١٩٧٨-١٩٨٦) ، بينما تزايد الانتاج والرقعة المزروعة بمعدل مؤكدا إحصائيا فى الفترة الثانية (١٩٨٧-١٩٩٥) ، وبالنسبة لمحصول الأرز فقد كانت الزيادة فى الرقعة المزروعة والانتاج الكلى غير معنوية فى الفترة التى سبقت تطبيق سياسة التحرر ، بينما تأكدت معنوية الزيادة لهذا المحصول فى الرقعة المزروعة والانتاج الكلى خلال تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى. أما محصول القطن فقد تأكدت معنوية النقص فى الرقعة المزروعة والانتاج خلال فترتى الدراسة ، أما محصول القصب فقد كانت الزيادة فى الرقعة المزروعة والانتاجية والانتاج الكلى معنوية خلال فترة ما قبل تطبيق سياسة التحرر (١٩٧٨-١٩٨٦) ، بينما تأكدت

معنوية النقص فى الرقعة المزروعة والانتاجية الفدانية والانتاج الكلى خلال الفترة التالية (١٩٨٧-١٩٩٥) . وبالنسبة لإجمالى حاصلات الخضر فقد تأكدت معنوية النقص فى الرقعة المزروعة قبل وخلال تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى ، وفقد تأكدت معنوية النقص فى الرقعة المزروعة بمحصول الطماطم خلال فترتى الدراسة وقد كانت الزيادة فى الانتاج الكلى فى الفترة (١٩٧٨-١٩٨٦) غير معنوية بينما تأكد معنوية النقص فى الانتاج الكلى لمحصول الطماطم خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٥) ، وأما محصول الكرنب فقد تأكدت معنوية النقص فى الرقعة المزروعة والانتاج الكلى خلال فترتى الدراسة ، بينما تأكدت معنوية الزيادة فى الرقعة المزروعة والانتاج الكلى للبطاطس الصيفى والشتوى خلال الفترة (١٩٧٨-١٩٨٦) وكان النقص معنوى عند المستوى ٠,٠٥ للبطاطس الصيفى بالنسبة للرقعة المزروعة والانتاج الكلى وكان النقص غير معنوى للبطاطس الشتوى فى الرقعة المزروعة والانتاج الكلى خلال فترة الدراسة الثانية (١٩٨٧-١٩٩٥) . أما محصول الثوم فقد تأكدت معنوية النقص فى الرقعةالمزروعة والانتاج الكلى خلال فترتى الدراسة بينما كانت النقص فى الرقعة المزروعة والانتاج الكلى غير معنوى لمحصول البصل قبل تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى ، فى حين تأكدت معنوية الزيادة فى الرقعة المزروعة والانتاج الكلى خلال فترة الدراسة الثانية (١٩٨٧-١٩٩٥) . أما الحاصلات الفاكهية وهى البرتقال والموز والعنب فقد أشارت معادلات الاتجاه الزمنى العام إلى أن الزيادة فى الرقعة المزروعة والانتاج الكلى لمحصول البرتقال غير معنوية خلال فترتى الدراسة ، وقد كانت الزيادة فى الرقعة المزروعة بمحصول الموز قبل تطبيق سياسة التحرر وكذا الانتاج الكلى زيادة معنوية بينما كانت الزيادة غير معنوية ، خلال الفترة الثانية بعد تطبيق سياسة التحرر ، هذا وقد تأكدت معنوية الزيادة فى الرقعة المزروعة والانتاج الكلى لمحصول العنب خلال الفترة الاولى (١٩٧٨-١٩٨٦) ، بينما تأكدت معنوية النقص فى الرقعة المزبوعة بالعنب خلال الفترة الثانية (١٩٨٧-١٩٩٥) وتأكدت معنوية الزيادة فى الانتاج الكلى خلال الفترة الثانية ، وذيل الباب بدراسة للتركيب المحصولى بمحافظة القليوبية قبل وبعدتطبيق سياسة

التحرر الاقتصادى . وكذلك دراسة التباين فى التركيب المحصولى بمحافظة القليوبية خلال فترة الدراسة .

وتناول الباب الرابع من الدراسة توصيفا لنموذج البرمجة الخطية الذى تم إستخدامة فى التحليل وحددت الدرساة القيود الموردية التى تتمثل فى قيد الرقعة الزراعية واحدى عشر قيدا لمورد المياه واثنى عشر قيدا لمورد العمل الزراعى ، كما حددت الدراسة القيود التنظيمية وتشمل قيود الحد الاقصى للرقعة المزروعة من مختلف الحاصلات الحقلية والخضرية ، بالاضافة إلى القيود التنظيمية الاخرى ، وقد تم تطبيق أسلوب البرمجة الخطية باعتباره أحد الاساليب الشائعة الاستخدام فى مجال تخطيط الانتاج الزراعى وتوزيع الموار المحدودة بين الاستخدامات البديلة وذلك وفقا لاحتياجات كل محصول من الموارد المتاحة فى متوسط الفترة (١٩٩٣-١٩٩٥) ، وتم إقتراح أربعة خطط بناءا على نتائج النماذج التى تم استخدامها فى التحليل . واذا علم أن صافى العائد للتركيب المحصول الراهن بمحافظة القليوبية يبلغ حوالى ٢٣٨,٩ جنيها ، وعندما مقارنة النتائج التى حصلنا عليها من نماذج البرمجة الحطية المستخدمة إتضح ان الخطة الأولى التى تم إقتراحها من النموذج الاول حققت أعلى قيمة لدالة الهدف (صافى العائد للتركيب المحصولى) حيث بلغت قيمة داله الهدف نحو ٦٩٦,٦ مليون جنيه ، أى أكثر من ضعف قيمة دالة الهدف للتركيب المحصولى الراهن ، وبالرغم من هذا فقد تم رفض هذه الخطة لعدم إمكانية تطبيقها فى المحافظة ، كما أوضحت نتائج النموذج الثانى أن الخطة الزراعية الثانية بلغ صافى العائد المتحقق منها حوالى ٤١٩,٤ مليون جنيه وهو أكثر من قيمة دالة الهدف للتركيب المحصولى الراهن ، وقد تم رفض تنفيذ هذه الخطة أيضا لانها لم تقترح أى مساحة لزراعة محصول القمح أو الفول بالمحافظة وهذا يتعارض مع الاستراتيجية القومية للدولة وكذا رغبات الزراع بالمحافظة ، أما النموذج الثالث فقد حققت الخطة الناتجة عنه صافى عائد قيمته ٥٥٠,٥ مليون جنيه وهى أكبر بكثير من صافى العائد المتحصل عليه من التركيب المحصولى الراهن ، كما أن هذه الخطة إقترحت زراعة جميع المحاصيل الموجودة بالتركيب المحصولى الراهن ولكن بمساحات مختلفة بما يتلائم والموارد المتاحة فى المحافظة ، هذا بالإضافة إلى ان هذه الخطة تساعد

على توفير قدر كبير من مورد المياه ، وقد أوصت الدراسة بإمكانية تطبيق هذه الخطة التى تنصح بزراعة محصول القمح فى مساحة قدرها ٢٢٩٤٦ فدانا ، وتخصيص ٢٠٠٧٨ فدانا لمحصول البرسيم المستديم ، ٣٦٧فدانا لمحصول الفول البلدى ، ١٦٠ فدانا لمحصول البصل الشتوى ، ٣٩٧فدانا لمحصول الثوم المنفرد ، ١٤٨٥ فدانا لمحصول البطاطس الصيفى ، ٤٦١٩ فدانا لمحصول الكرنب الشتوى ، ٦٢٩٤ فدانا لمحصول القطن ، ١٣٤٣٤٣ فدانا لمحصول الذرة الشامية ، ١٧٠٠ فدانا لمحصول الأرز ، ١٨٨٨١ فدانا لمحصول الكوسة ، ٥٧٨٧ فدانا لمحصول الطماطم ، ٦١٦٤١ فدانا لمحصول البطاطس الشتوى ، ٨٩١ فدانا لمحصول قصب السكر ، ٣١٨ فدانا لمحصول الفول السودانى . أما الخطة الزراعية الرابعة الناتجة عن النموذج الرابع من نماذج البرمجة الخطية ، فقد بلغ صافىالعائد المتحقق منها نحو ٣٧٣,٦ مليون جنيه بزيادة ١٥٦,٤٪ عن صافى الدخل المتحقق من التركيب المحصولى الراهن بالمحافظة بالاضافة إلى توفيرهذه الخطة لفائض من العمالة بلغ ٦٧٪ كما حققت هذه الخطة فائضا كبيرا من مورد المياة بلغ ٦٥,٤٪ وقد إقترحت هذه الخطة وزراعة محاصيل القمح والبرسيم المستديم والفول البلدى والبصل والثوم المنفرد والبطاطس الصيفى ، الكرنب الشتوى ، القطن ، الذرة الشامية ، والأرز ، الكوسة ، الطماطم ، البطاطس الشتوى ، قصب السكر والفول السودانى بمساحات ٤١٨٦٧فدانا ، ٥٧٦١٣ فدانا ، ٣٢٧ فدانا ، ٣٥٨٥ فدانا ، ٤٨٩ فدانا ، ٢٢٧٩ فدانا ، ٥١٢٤ فدانا ، ٩٣٤ فدانا ، ٤٦٧ فدانا على الترتيب ، وقد أوصت الدراسة بإمكانية تطبيق هذه الخطة الزراعية للتركيب المحصولى بمحافظة القليوبية ، أما الخطة الخامسة الناتجة من النموذج الخامس لنماذج التحليل بالبرمجة الخطية وكذلك الخطة السابعة الناتجة من النموذج السابع فقد أوصت الدراسة بعدم إمكانية تطبيقها فى حين أوصت الدراسة بإمكانية تطبيق الخطة السادسة الناتجة من النموذج السادس حيث إقترحت هذه الخطة زراعة جميع الانشطة المكونة للنموذج حيث خصصت مساحة ٢٢,٩٤٦ ألف فدان لزراعة القمح ، ٢٠,٠٧٨ ألف فدانا لزراعة البرسيم المستديم ، ٣٦٧ لزراعة الفول البلدى ، ١٦٠ فدانا لزراعة البصل ، ٣٩٧فدانا لزراعة الثوم المنفرد ، ١٤٨٥ فدانا لزراعة البطاطس الشتوى ، ٤٦١٩ فدانا لزراعة الكرنب الشتوى ،

٦٢٩٤ فدانا لزراعة القطن ١٣٤,٣٤٣ ألف فدانا لزراعة الذرة الشامية ، ١٧٠٠ فدانا لزراعة الأرز ، ١٨,٨٨١ ألف فدان ان لزراعة الكوسة ، ٥٧٨٧ فدانا لزراعة الطماطم ، ٦١,٦٤١ ألف فدانا لزراعة البطاطس الصيفى ، ٨٩١ فدانا لزراعة قصب السكر ، ٣١٨ فدانا لزراعة الفول السودانى .

كما أوضحت الدراسة بإمكانية تنفيذ الخطة الثامنة لأنها ساعدت على توفير قدر كبير من المياه والعمالة الزراعية كما أنها أقترحت زراعة المحاصيل الاستراتيجية الهامة للتصدير والغذاء الادمى مع توفير المحاصيل الخاصة بالغذاء الحيوانى ، كما ان العائد المتحصل عليه من خلال تطبيقها أعلى من نظيرة المتحصل علية فى ظل التركيب المحصولى الراهن .

هذا وفى ضوء النتائج التى توصلت إليها الدراسة ، يقترح الباحث الأخذ بالتوصيات التالية لتحقيق التركيب المحصولى الامثل بمحافظة القليوبية :

١- استبدال التركيب المحصولى الحالى بمحافظة القليوبية بأحد التراكيب المحصولية الناتجة من الخطة الثالثة أو الرابعة أو السادسة أو الثامنة .

٢- الاخذ بمبدأ التوسع الزراعى الافقى فى مركزى الخانكة وقليوب حيث يمكن الاستفادة بفائض موردى المياة والعمالة وفقا للخطط المقترحة فى إضافة اراضى جديدة إلى الرقعة المزروعة بهذين المركزين .

٣- السماح بزراعة محصول الأرز فى محافظة القليوبية فى مساحة لا تقل عن ١٧٠٠ فدانا ولا تزايد عن ١٣٧٠٠ فدانا لإستهلاك قدر من فائض موردى المياة والعمل

٤- التأكيد على أهمية استمرار بنك التنمية والائتمان الزراعى مع القطاع الخاص فى توفير مستلزمات الانتاج الزراعى .

٥- الاهتمام بالارشاد الزراعى بالقليوبية وضرورة توفير أجهزة إرشادية ذات كفاءة عالية ومقدرة واسعة على التحرك والتعامل مع الزراع .